



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

كلمة السيد عبد الرشيد طبي
وزير العدل، حافظ الأختام

بمناسبة افتتاح الدورة (71) للمحكمة الإفريقية

لحقوق الإنسان والشعوب

الجزائر، يوم: 7 نوفمبر 2023

بِسْمِ اللّٰهِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللّٰهِ

- السيّد الوزير الأوّل؛

- السادة المستشارون لدى السيّد رئيس الجمهورية؛

- السيدة عضو المحكمة الدستورية؛

- السيّدات والسّادة، الرئيسة و قضاة المحكمة الإفريقية لحقوق

الإنسان والشعوب؛

- معالي الوزراء؛

- أصحاب السعادة ممثلي السلك الدبلوماسي المعتمد في

الجزائر؛

- السيّدات والسّادة إيطارات الدّولة ممثلي الهيئات القضائية

العليا والسلطات المدنية والعسكرية والأمنية؛

- السيّدات والسّادة الحُضور، كلّ باسمه وصفته ومقامه؛

- أسرة الإعلام.

السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسرني أن أحضر معكم مراسم الجلسة الاحتفائية للدورة العادية
الواحد والسبعين (71) للمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب،
التي تتشرف الجزائر بإحتضانها إبتداءً من اليوم، ويشرف على افتتاحها
السيد الوزير الأول، وهو ما يعكس أهمية هذا الحدث ورفعته بالنسبة لها.

كما أرحب أيضاً بالسيدات والسادة الضيوف من إدارات
وموظفي المحكمة والحضور الكريم الذين تشرفنا بحضورهم في هذه
الجلسة.

إنّ الجزائر وإذ تستضيفُ هذه الآلية الإفريقية على مدار شهر كامل،
فهي تؤكدُ على وفائها بالتزاماتها الإقليمية والدولية منذ انضمامها إلى أدوات
حقوق الإنسان المكرّسة في مختلف الصّكوك والمواثيق الدولية ذات
الصّلة، وتواصلُ عبر هياكلها القانونية والقضائية في ترجمة مضامين هذه
النصوص ضمن قوانينها الوطنية، الإجرائية منها والموضوعية، في إطار
مواكبة ومسايرة التطور الذي تشهده المجموعة الدولية في سبيل حماية
الكائن الإنساني ووقايته ممّا يتهدّد حقوقه الأساسية.

إن الانضمام إلى هذه الآلية نابغ من يقينٍ وطنيٍّ خالصٍ، بأنّ تكريس
حقوق الإنسان والشعوب يحتاجُ إلى تقرير حماية قضائية ملازمة تكفل
اقتضاء هذه الحقوق في حال إنتهاكها أو إنكارها، وكل ذلك يصبُّ في مسعى
بسط الأمن القانوني والقضائي، كمُقوّمين أساسيين من مقوّمات السّلم
والأمن في العالم أجمع، وهو ما دأبت عليه الجزائر منذُ نيل استقلالها
إلى اليوم.

وبذلك، فإنّها تُعبر و تُقدّر تمام التّقدير أهمية العمل المشترك والتعاون الإقليمي والدولي في مجال احترام حقوق الإنسان وترقيتها .

-سيّداتي، سادتي؛

بهذه المناسبة، أوجه التحية والتقدير للمحكمة، رئيسةً وقضاهةً وإطاراتٍ و موظفين على المجهودات التي يبذلونها لحماية حقوق الإنسان والشعوب في القارة الإفريقية، وقد أصبحت بكل اقتدارٍ مرجعية قضائية ورمزيةً نبيلة للإنسانية الحقّة، نُصرةً للقضايا العادلة، وتغدو احترافيتها العدلية رصيلاً مرجعيّاً ومبعثاً للفخر و الاعتزاز بهذه الهيئة القضائية القارية.

وإذ تنعقد المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في دورتها الحالية بالجزائر، فإنّ السلطات العليا قد وفّرت كل الإمكانيات المادية اللازمة، والمرافقة الضرورية، في سبيل إنجاز أشغال هذه الدّورة، بما يليق بالمقام الرفيع الذي تتبوّؤه هذه المحكمة المرموقة.

وما حُضورُ السيّد الوزير الأوّل، للإشراف على هذه الجلسة الاحتفائيّة، إلا عنواناً للاهتمام الذي تُوليه السلطات العليا في البلاد لموضوع حقوق الإنسان على الصعيد الوطني والإقليمي والدوليّ، وفق توجيهات السيّد رئيس الجمهورية.

في الختام، أُجدّد التّرحيب بالسيدات والسادة، الرئيسة وقضاة المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب و كل الحضور الكريم، متمنياً للمحكمة النجاح والتوفيق في أشغالها.

شكراً لكم السيّد الوزير الأوّل .

و السلام عليكم ورحمة الله وبركاته